بسم الله الرحمن الرحيم

MISSION DE LA RÉPUBLIQUE DU YÉMEN

الوفد الدائم للجمهورية اليمنية

كلمة الجمهورية اليمنية

الدورة الرابعة لمجلس حقوق الإنسان
جنيف 12 - 30مارس- 2007

أ. د/ خديجة أحمد الهيصمي

وزيرة حقوق الإنسان

CHEMIN DU JONC 19 - 1216 COINTRIN (GENÈVE) - TÉL. (022) 798 53 33 - FAX (022) 798 04 65

السيد رئيس المجلس

السيدات والسادة الأعضاء

السيدات والسادة الحاضرون

سلاماً وتقديراً ..

بداية يسرني أن أعبر لكم – سعادة الرئيس – عن خالص التقدير للجهود التي بذلتموها خلال هذه الفترة فلقد تحملتم على كاهلكم مهام كبيرة وجليلة في سبيل إرساء قواعد ونظم وآليات المنظومة المؤسسية والتشريعية لعمل المجلس .

إن السنة الأولي للمجلس التي توشك على الأنتهاء شهدت العديد من الدورات العادية والأستثنائية التي اهتمت بعدد كبير من قضايا حقوق الأنسان في العالم ، وكذلك العدد الكبير من دورات الفرق العاملة المعنية بتحسين وترشيد وليات وأليات ومهام ومسؤليات المجلس.

السيد الرئيس

لقد شهدت الساحة اليمنية حراكاً سياسياً وثقافياً واجتماعيا وفكرياً،حيث نشأت الأحزاب السياسية،وتشكلت منظمات المجتمع المدني ،التي شهدت تطوراً وتنوعاً كبيرين في مختلف المجالات التنموية وحقوق الإنسان،والحريات العامة ، وتطورت الصحافة الأهلية وتنوعت توجهاتها واهتماماتها لضمان تنوع الآراء و نبذ ثقافة العنف والتطرف..

ومواكبة للتغيرات الكبيرة التي شهدتها الساحة اليمنية في مختلف المجالات صدرت العديد من التشريعات والقوانين الجديدة، وتم تعديل الكثير من التشريعات التي كانت قائمة آنذاك بما يكفل كافة الحقوق السياسية والثقافية والاجتماعية ،فلقد صادقت اليمن على ما يربو على ستين اتفاقية دولية متصلة بحقوق الإنسان ويعد ذلك رصيداً هائلاً في منظومة التشريعات اليمنية، وهو ما عزز من قيم منظومة حقوق الإنسان وقيم الحرية وحققت اليمن إنجازاتٍ كثيرةً وكبيرةً شكلت نقلةً حقيقيةً وقفزةً نوعيةً لتصويب الرؤى والأهداف نحو بناء اليمن الحديث أرضاً وإنساناً.

إن التوجهات المرتبطة بالحريات العامة وحقوق الإنسان في اليمن تؤكد على أن تأمين حقوق الإنسان غاية نسعى إلى تحقيقها في سياق إقامة دولة المؤسسات وبناء مجتمع حر ومتعدد .

فقد شهدت اليمن مؤخرا تطوراً هاماً في مؤشرات المشاركة السياسية في الإنتخابات الرئاسية والمحلية الأخيرة التي جرت في الـ20 من سبتمبر الماضي. في ظلّ أجواء ومُناخات تنافسية وديمقراطية أشادة بنزاهتها العديد من المنظمات والبعثات الدولية.

وكان من نتائج تلك الانتخابات أن خلقت قيماً وثقافة جديدة في عملية الممارسة السياسية ستعزز من الوعي الجماعي الشعبي على المدى المتوسط والبعيد على حد سواء، وما يرتبط بها من إصلاحات جوهرية في مختلف المجالات.

السيدات والسادة..

وانطلاقاً من إيماننا بأن تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها مهمة جليلة، تكتنفها صعوبات وتحديات كبيرة،فإن تنسيق جهود جميع الأجهزة الحكومية والمنظمات غير الحكومية ضرورة حتمية لا يمكن بأي صورة من الصور تجاوزها أو تجاهلها.

فهناك تطوراً كبيراً لمنظمات المجتمع المدني في الساحة اليمنية حيث اتسعت أدوارها وأخذت أنشطتها تمتد لتشمل ميادين عمل كثيرة كقضايا المرأة،والطفل،والتشريعات والقوانين المتصلة بحقوق الإنسان ،وقضايا السجناء،واللاجئين،،والتربية على حقوق الإنسان، والحق في الصحة ،والحريات العامة ، وهي في مجملها تشكل عنصراً أساسيا في نشر ثقافة حقوق الإنسان،ومساندة الجهود الوطنية على مستوى كل قطر عربي.

ومن هنا يمكن القول بأن العلاقة بين حكومة الجمهورية اليمنية ومنظمات المجتمع المدني هي علاقة شراكة بدرجة رئيسية نعمل على تعزيزها بشكل مستمر بهدف التعاطي الخلاق مع قضايا حقوق الإنسان التي تستدعي العمل مع كافة مؤسسات المجتمع ،الحكومية أو الأهلية .

السيد الرئيس ..

السيدات والسادة ..

لقد قطعت اليمن شوطاً كبيراً في مجال الإصلاحات التشريعية الهادفة إلى إزالة كافة أشكال التمييز ضد المرأة.فاليمن تعد من أوائل الدول المصادقة على اتفاقية إزالة جميع أشكال التمييز ضد المرأة ، ووقعت مؤخراً على البروتوكول الاختياري الملحق بها.وعملت الحكومة عبر الأجهزة المعنية بالنهوض بالمرأة على اتخاذ العديد من الإجراءات الرامية إلى تعزيز حقوق المرأة،والعمل على مواءمة التشريعات الوطنية للاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها اليمن.

وأصبحت المرأة اليمنية تلعب دوراً بالغ الأهمية في الحياة السياسية والممارسة الديمقراطية ، فعلى سبيل المثال بلغ عدد المسجلات في كشوفات الناخبين في الإنتخابات الأخيرة ما يقارب أعداد المسجلين من الرجال، والمرأة اليوم حاضرة في كافة المواقع القيادية العليا بما فيها القضاء والمجالس المحلية،وهذا الحضور يتعزز يوماً بعد يوم.

وقد شهدت الساحة اليمنية خلال العام المنصرم تنفيذ العديد من البرامج والأنشطة التوعوية الهادفة الى نشر ثقافة حقوق الإنسان بين أفراد المجتمع اليمني بشكل عام و العاملين في مجالات حقوق الإنسان بشكل خاص بهدف رفع كفاءتهم المعرفية و المهنية.

ولا شك أن هناك تعاون مثمر من قبل العديد من المنظمات الدولية والدول المانحة من أجل الارتقاء بحقوق الإنسان في كثير من المجالات التنموية والاجتماعية والسياسية، وهذا التعاون يشهد تطوراً كبيراً في إطار علاقات اليمن المتميزة مع شركائها الدوليين .

وفي ضوء الإصلاحات التي تشهدها اليمن تم اتخاذ العديد من الإجراءات التي تكفل محاربة الفساد وإعمال مبدأ الشفافية والمساءلة القانونية وفي مقدمة تلك الإجراءات المصادقة على قانون مكافحة الفساد. وتجري حالياً مشاورات مع مختلف تكوينات المجتمع المدني والمؤسسات التشريعية والحكومية لتشكيل الهيئة العليا لمكافحة الفساد.

وفي مجال مواصلة الإصلاحات القضائية شهد هذا المجال تطوراً هاماً تمثل بتنحي رئيس الجمهورية عن منصب رئيس مجلس القضاء الأعلى،الذي يرأسه حالياً قاضٍ متفرغ.

كما تم مؤخراً إقرار المشروع الجديد لقانون الصحافة والمطبوعات بما يكفل إلغاء عقوبة حبس الصحفي بسبب يتعلق بالتعبير عن الرأي.

كما تم تدشين الإستراتيجية الوطنية لتنمية المرأة **2006-2015** إستجابة لحاجات النوع الاجتماعي والمشاركة المجتمعية للمرأة.

كما أنشئت الحكومة العديد من الآليات الوطنية المعنية بحقوق الإنسان منها على سبيل المثال اللجنة الوطنية للمرأة ، والمجلس الأعلى للأمومة والطفولة ، وهناك عدد من اللجان النوعية التي تعنى بحقوق الإنسان ومنها:لجنة القانون الدولي الإنساني،و اللجنة الوطنية لشئون اللاجئين،واللجنة العليا للنظر في أحوال السجون والمساجين،وصندوق رعاية المعاقين،وغيرها من الآليات.

كما أن الجمهورية اليمنية تؤكد من هذا المنبر التزامها بإعداد وتقديم تقاريرها الدورية عن مستوى تنفيذ ها الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي صادقت عليها ،وإرسال الفرق الوطنية لمناقشتها أمام تلك اللجان،في مواعيدها المحددة والاستفادة من كافة التوصيات التي تصدر عن تلك اللجان.

رغم كل ما تحقق إلا أن الكثير من التحديات ما تزال تقف عائقا امام تحقيق بعض الاهداف المرجوة.

السيد الرئيس ..

السيدات والسادة ..

إن التعاطي مع قضايا حقوق الإنسان يتطلب التجرد التام من أية أطماع أو مصالح تتعارض مع المبادئ السامية لحقوق الإنسان،وتتخذ من حقوق الإنسان وسيلة لبلوغ غايتها،أو استخدام معايير مزدوجة للتعامل معها، الأمر الذي يمثل انتهاكاً لكافة الجهود النضالية في مسيرة حقوق الإنسان على المستوى العالمي .. وعلينا أن

ننظر إلى أن صون حقوق الإنسان يجب أن يشكل جزءاً أساسياً في قوانين وخطط مكافحة الإرهاب وأن لا تنتهك الحقوق بحجة مكافحة الإرهاب.

كما أن المسئولية الملقاة على عاتق مجلسكم الموقر عظيمة بعظمة الغايات الإنسانية التي نرجوها جميعاً..وهو ما يستلزم العمل على ان تنهي الفرق العاملة الخاصة بأليات عمل المجلس الاعمال الموكلة اليها في الوقت المحدد.

السيدات والسادة..

إن الجمهورية اليمنية كانت ومازالت تدعوا الى عدم تسيس مسائل حقوق الأنسان وأن نعمل جميعا بموضوعية وإنصاف وعدل وتجرد تجاه كافة قضايا حقوق دون استثناء أو تمييز.

إننا ومن هذا المقام الرفيع نؤكد على حق الشعب الفلسطيني في العودة وإقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني، وعاصمتها القدس الشريف وندعو المجتمع الدولي إلى التحرك السريع لوقف الانتهاكات التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني من قبل الاحتلال الإسرائيلي. ودعم المصالحة الوطنية ورفع الحصار المفروض عليه، وتنفيذ قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة. من أجل إحلال السلام الشامل والعادل في المنطقة.

كما ندعو المجتمع الدولي إلى دعم وحدة الشعب العراقي الشقيق.

ودعم المصالحة الوطنية في الصومال من خلال الحوار والتفاهم، لتحقيق الوفاق الوطني.

كما أن معالجة الوضع في دارفور ينبغي أن يتم وفق أسس موضوعية وحيادية ونزيهة ، في ظل التعاون الملموس من حكومة السودان في سبيل احلال السلام والأستقرار.

ختاماً.. أرجو لأعمال دورتكم النجاح، لما فيه صون و تطوير حقوق الإنسان وبلوغ الأهداف الإنسانية السامية..

شكراً لكم جميعاً،،

أ. د/ خديجة أحمد الهيصمي

وزيرة حقوق الإنسان–الجمهورية اليمنية